

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/777
4 November 1988

ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون
البند ٩١ من جدول الأعمال

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر : السيد كارلوس كاساخوانا (اسبانيا)

أولاً - مقدمة

١ - في الجلسة ٢ ، المعقدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قررت الجمعية العامة ، بناء على توصية مكتبها ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون "القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" وأن تحيله إلى اللجنة الثالثة .

٢ - ونظرت اللجنة الثالثة في هذا البند مع البند ٨٧ و ٨٨ و ٩٦ في جلساتها ٤ و ١٧ و ٢٢ ، المعقدة في ١٠ إلى ١٤ ، و ١٧ إلى ٢١ ، و ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨ . ويرد سرد لمناقشة اللجنة العامة للبند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.3/43/SR.4-17 و A/C.3/43/SR.4-23) .

٣ - وكان معروضا على اللجنة ، من أجل نظرها في هذا البند ، الوثائق التالية :

(١) تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري^(١) ،

(ب) تقرير الأمين العام عن حالة الاتفاقيات الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (A/43/516) :

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٢٨ (A/43/38) .

- (ج) تقرير الامين العام عن حالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (A/43/517) ؛
- (د) تقرير الامين العام عن الحالة المالية للجنة القضاء على التمييز العنصري (A/43/607) ؛
- (ه) رسالة مورخة في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لزimbabwe لدى الامم المتحدة (A/43/226-S/19649) ؛
- (و) رسالة مورخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة (A/43/230) ؛
- (ز) رسالة مورخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة (A/43/263) ؛
- (ح) رسالة مورخة في ٢٠ نيسان/ابril ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الامم المتحدة (A/43/320) ؛
- (ط) رسالة مورخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لاليبيا لدى الامم المتحدة (A/43/354) ؛
- (ي) رسالة مورخة في ٣٧ أيار/مايو ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الامم المتحدة (A/43/370) ؛
- (ك) رسالة مورخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبيرو لدى الامم المتحدة (A/43/491) ؛
- (ل) رسالة مورخة في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لزimbabwe لدى الامم المتحدة (A/43/709) .
- ٤ - وفي الجلسة ٤ المعقودة في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر أدى وكيل الامين العام لشؤون حقوق الإنسان ببيان استهلاكي .

ثانيا - النظر في المقترنات

الف - مشروع القرار A/C.3/43/L.8 والتعديلات المدخلة عليه والواردة فيه A/C.3/43/L.14

٥ - في الجلسة ١٦ ، المعقدة في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ، قدم ممثل بلجيكا ، باسم الأرجنتين ، أسبانيا ، أستراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، جزر البهاما ، رواندا ، قبرص ، كندا ، كوبا ، لوكسمبورغ ، مصر ، المغرب ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، ويوغوسلافيا ، مشروع قرار (A/C.3/43/L.8) يعنوان "حالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" . وانضمت البرازيل وجيبوتي بعد ذلك إلى مقدمي مشروع القرار .

٦ - وفي الجلسة نفسها عرض ممثل أوروجواي تعديلات (A/C.3/43/L.14) على مشروع القرار ، قدمتها إكوادور ، أوروجواي ، أيسلندا ، إيطاليا ، بيرو ، الدانمارك ، السنغال ، السويد ، فرنسا ، كوستاريكا ، النرويج ، وهولندا ، وتصها كما يلي :

١١ - تضاف الفقرة الجديدة التالية إلى الديباجة :

"إذ تعرب عن ارتياحها لبدء مريان اختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري ، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، في تلقي ودراسة الرسائل الواردة من الأفراد أو مجموعات الأفراد بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ."

٢ - تضاف الفقرة ٥ الجديدة التالية إلى المتن :

٥ - تتحقق الدول الأطراف في الاتفاقية على النظر في إمكانية إصدار الإعلان المنصوص عليه في المادة ١٤ من الاتفاقية .

٣ - يعاد ترقيم الفقرة ٥ الحالية التي تصبح الفقرة ٦ ."

٧ - وفي الجلسة ٢٢ ، المعقدة في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ، اتخذت اللجنة الإجراء التالي بشأن مشروع القرار A/C.3/43/L.8 والتعديلات المدخلة عليه :

(١) اعتمدت التعديلات (A/C.3/43/L.14) بتصويت مسجل بأغلبية ٨٠ صوتاً مقابل لا شيء ، مع امتناع ٥٩ عضواً عن التصويت . وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، الاردن ، أسيانيا ، استراليا ، اسرائيل ، إكوادور ، المانيا (جمهورية - الإتحادية) ، إندونيسيا ، أوروجواي ، اوغندا ، أيرلندا ، أسلندا ، إيطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بليز ، بينما ، بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تونس ، جامايكا ، جزر مليمان ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروميا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، زامبيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، السلفادور ، السنغال ، سواريلند ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، قبرص ، كندا ، كومستاريكا ، كولومبيا ، لبنان ، ل肯يا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النرويج ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هندوراس ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

المعارضون : لا شيء .

الممتنعون : اثيوبيا ، أفغانستان ، الإمارات العربية المتحدة ، أنغولا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بروتوكول دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بولندا ، سريلانكا ، توباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية ترانسنيستريا ، الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية ، جيبوتي ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ،

سريلانكا ، السودان ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، فيجي ، فييت نام ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موزambique ، نيبال ، نيكاراغوا ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

(ب) اعتمد مشروع القرار ، بصيغته المعدلة ، دون تصويت (انظر الفقرة ١٦ ، مشروع القرار الأول) .

باء - مشروع القرار A/C.3/43/L.9

٨ - في الجلسة ١٦ ، المعقودة ٢١ تشرين الأول/اكتوبر قدم ممثل يوغوسلافيا باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إيطاليا ، باكستان ، بلغاريا ، بولندا ، الجزائر ، جمهورية ترانسنيستريا المتحدة ، رواندا ، السنغال ، العراق ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، قبرص ، كوبا ، كولومبيا ، لكسوبيغ ، مصر ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا مشروع قرار (A/C.3/43/L.9) بعنوان "تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري" . وقد انضمت الجماهيرية العربية الليبية وجيبوتي بعد ذلك إلى مقدمي مشروع القرار .

٩ - وفي الجلسة ٢٢ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/43/L.9 دون تصويت (انظر الفقرة ١٦ ، مشروع القرار الثاني) .

١٠ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدى ممثلا الدانمرک وهولندا ببيانين .

جيم - مشروع القرار A/C.3/43/L.10/Rev.1

١١ - في الجلسة ١٧ ، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ، قدم ممثل الجمهورية الديموقراطية الالمانية باسم اثيوبيا ، افغانستان ، انغولا ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية

السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، زامبيا ، غانا ، فييت نام ، كوريا ، مدغشقر ، منغوليا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، مشروع قرار (A/C.3/43/L.10/Rev.1) بعنوان "حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفعل العنصري والمعاقبة عليها" . وانضمت الجماهيرية العربية الليبية بعد ذلك إلى مقدمي مشروع القرار .

١٢ - وفي الجلسة ٢٣ ، المعقدة في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ، أدى ممثلاً اليونان باسم الدول الائتلاف عشرة الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي) والولايات المتحدة الأمريكية ببيانين .

١٣ - وفي الجلسة نفسها ، وبناء على طلب جمهورية المانيا الاتحادية ، مفت اللجنة إلى التمويت على مشروع القرار على النحو التالي :

(١) تم الإبقاء على عبارة "الإهانة الصادر عن الدولة" في الفقرة الرابعة من الدبيبة بتصويت مسجل بأغلبية ١١٠ أصوات مقابل ١٨ صوتاً، مع امتناع ١٤ عضواً عن التصويت . وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، افغانستان ، إكوادور ، البنان ، الامارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، انغولا ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروتوكول السلام ، بلغاريا ، بليز ، بنغلاديش ، بينما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلاند ، تринيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر سليمان ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراتية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراتية الشعبية ، جيبوتي ،

الرائع الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ،
ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،
سانت لوميا ، سري لانكا ، منغافورة ، السنغال ، سوازيلاند ،
السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ،
غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ،
فنزويلا ، فييتنام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ،
كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكويت ، الكويت ، لبنان ،
ليبيريا ، ليسوتو ، مالى ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ،
المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ،
موريطانيا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجير ، نيجيريا ،
نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن
الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : إسبانيا ، إسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيرلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمارك ، السلفادور ، فرنسا ، كوستاريكا ، لوكسمبورغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

الممتنعون : استراليا ، اوروجواي ، ايسلندا ، بوتان ، تركيا ، توغو ، السويد ، شيلي ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، الشرونج ، النمسا ، نيوزيلندا .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، افغانستان ، إكوادور ، البنان ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، انغولا ، أوروجواي ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بليز ، بنغلاديش ، بينما ، بنن ، بوتان ، بولتسوانا ، بوركينا فاسو ،

بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، ترينداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر سليمان ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زمبابوي ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، مانست فنست وجزر غرينادين ، مانست لوسيا ، مري لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، العمالة ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كومتاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبريريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزambique ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هندوراس ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : إسبانيا ، إسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيرلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، كندا ، لكسنبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليونان .

الممتنعون : استراليا ، أيسلندا ، البرازيل ، تركيا ، زائير ، السويد ، شيلي ، فنلندا ، فيجي ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، اليابان .

(ج) اعتمدت الفقرة ٦ من المنطوق بتصويت مسجل بأغلبية ١١٢ صوتاً مقابل ١٧ صوتاً، مع امتناع ١١ عضواً عن التصويت . وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، افغانستان ، ايكوادور ، البيانيا ، الامارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، انغولا ، اوروجواي ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بلفاريسا ، بليز ، بولنديش ، بينما ، بنن ، بوتان ، بوتسلوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر مليمان ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية ترانسنيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيپ ، مانات لوسيا ، سريلانكا ، السلفادور ، سفافورة ، السنغال ، سوازيلاند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، المومال ، الصين ، العراق ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، لبنان ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزambique ، نيبال ، النiger ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : اسبانيا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، كندا ، لوكسمبورغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان .

- 14 -

(د) اعتمدت الفقرة ٧ من المذكورة بمحتوى مسجل باغلبية ١٦٦ صوتاً مقابل ٨ أصوات ، مع امتناع ١٦ عضواً عن التمويـت . وكان التمويـت على النحو التالي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، افغانستان ، إكوادور ، البنان ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بليز ، بنغلاديش ، بينما ، بين ، بوتان ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد فاصو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر مليمان ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية ترانسنيستريا المستقلة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمocrاطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمocratie الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساموا ، سان تومي وبرينسيپ ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، سري لانكا ، السلفادور ، مخافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كومتاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبريا ، ليسوتو ، مالى ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريشان ، موزامبيق ، نيجير ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هندوراس ، هندوراس ، اليمن ، اليمن الديمocratie ، يوغوسلافيا .

المعارضون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، البرتغال ، بلجيكا ، فرنسا ، لوكسمبورغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أسبانيا ، أستراليا ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، تركيا ، الدانمرك ، السويد ، غنلندا ، كندا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هايتي ، اليابان ، اليونان .

(هـ) اعتمدت الفقرة ١٠ من المتن�ق بتصويت مجلـ بأغلبية ١١٧ موتا مقابل ١٤ موتا ، مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت . وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الأرجنتين ،الأردن ، أفغانستان ، إكوادور ، ألبانيا ، الإمارات ، العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بنما ، بوتان ، بوتستان ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، ت Chad ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر ملليمان ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقرatية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقرatية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساموا ، مان تومي وبرينيسبي ، مات فنست وجزر غريناداين ، مات لوسيا ، مري لانكا ، السلفادور ، منغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، المومال ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كومتاريكا ، كولومبيا ،

الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبريريا ، ليسوتو ، مالي ،
ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة
العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيبال ،
النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ،
هندوراس ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : أسبانيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيرلندا ،
إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، لوكسمبورغ ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
النمسا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليونان .

الممتنعون : استراليا ، أيرلندا ، تركيا ، السويد ، فنلندا ، كندا ،
النرويج ، نيوزيلندا ، اليابان .

١٤ - وفي الجلسة نفسها ، طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تصويت مسجل
على مشروع القرار في مجموعه . واعتمد مشروع القرار بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٠ صوتا
مقابل صوتين ، مع امتناع ٢٢ عضوا عن التصويت . (انظر الفقرة ١٦ ، مشروع القرار
الثالث) . وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ،
الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، إكوادور ، البيانيا ، الإمارات ،
العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوروجواي ، أوغندا ،
إيران (جمهورية - الإسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ،
البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بلفاريا ،
بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بتن ، بوتان ، بوسنانا ، بوركينا
فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ،
トリينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ،
جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر سليمان ، الجمهورية
العربية الليبية ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا
الاشترافية السوفياتية ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، جمهورية ترانسناجستان ، جمهورية
الدوليميشيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية

العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوميا ، سري لانكا ، السلفادور ، سلفادور ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصومال ، العين ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الغلبين ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كمبوديا الديمقراطية ، كوبا ، كوت ديفوار ، كومتاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ليبان ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزambique ، نيجير ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية^(٢) ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أسبانيا ، أستراليا ، أسرائيل ، ألمانيا (جمهورية الإتحادية) ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ، السويد ، شيلي ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لكسنبرغ ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

١٥ - وعقب اعتماد مشروع القرار ، أدى بيانات ممثلو أستراليا ، واليابان ، وتركيا ، والسويد (باسم أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج) والنمسا .

(٢) أوضح وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما بعد أن تمويته كان ينبع أن يسجل على أنه من الممتنعين وليس من المعارضين .

ثالثا - توصيات اللجنة الثالثة

١٦ - توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

حالة الاتفاقيات الدولية للقضاء على جميع
أشكال التمييز العنصري

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ذات الصلة المتخذة منذ عام ١٩٧٣ ، واحدهما
القرار ١٠٤/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ تعرب عن ارتياحها لبدء سريان اختصاص لجنة القضاء على التمييز
العنصري ، في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، في تلقي ونظر الرسائل المقدمة من
الأفراد أو جماعات الأفراد بموجب المادة ١٤ من الاتفاقيات الدولية للقضاء على
جميع أشكال التمييز العنصري ^(٢) ،

- ١ - تحيط علمًا بتقرير الأمين العام عن حالة الاتفاقيات الدولية
للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ^(٤) ،
- ٢ - تعرب عن ارتياحها ازاء عدد الدول التي صدقت على الاتفاقيات
أو انضمت اليها ،

- ٣ - تعيد مرة أخرى تأكيد اقتناعها بأن التصديق على الاتفاقيات
أو الانضمام إليها على نطاق عالمي وتنفيذ أحكامها ، أمور ضرورية لتحقيق
اهداف المقد الشانى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ^(٥) ،

(٢) القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠) ، المرفق .

(٤) A/43/517

(٥) القرار ١٤/٣٨ .

٤ - تطلب إلى الدول التي لم تصبح أطرافاً بعد في الاتفاقية أن تصدق عليها أو تنضم إليها؛

٥ - تطلب إلى الدول الأطراف في الاتفاقية أن تنظر في إمكانية إصدار الإعلان المنصوص عليه في المادة ١٤ من الاتفاقية؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والأربعين ، تقريراً عن حالة الاتفاقية ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١٠٦ الف (د - ٢٠) المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ .

مشروع القرار الثاني

تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة المتعلقة بتقارير لجنة القضاء على التمييز العنصري وقرارها ١٠٤/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن حالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٦) . والى قراراتها الأخرى ذات الصلة بتنفيذ برنامج عمل العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري^(٧) ،

وإذ تكرر تأكيد أهمية الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وهي ، من بين مكونات حقوق الإنسان المعتمدة تحت رعاية الأمم المتحدة ، المك that يحظى بالقبول على أوسع نطاق ،

(٦) القرار ٢١٠٦ الف (د - ٢٠) ، المرفق .

(٧) القرار ١٤/٣٨ .

وإذ تدرك أهمية إسهام اللجنة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية وجميع الأشكال الأخرى للتمييز القائم على العنصر أو اللون أو المنشأ أو الأصل القومي أو الإثنى ،

وإذ ترحب بتقرير اللجنة عن دورتها السادسة والثلاثين^(٨) ،

وإذ تكرر مرة أخرى تأكيد ضرورة تكثيف الكفاح في سبيل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري في جميع أنحاء العالم ، ولا سيما القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وناميبيا ،

وإذ تؤكد على التزام جميع الدول الأطراف في الاتفاقية باتخاذ تدابير تشريعية وقضائية وغيرها من التدابير بغية كفالة التنفيذ الكامل لاحكام الاتفاقية ،

وإذ تشير إلى النساء العاملة التي وجهها الأمين العام والجمعية العامة والاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في الاتفاقية واللجنة ذاتها إلى الدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الاتفاقية ،

وإذ تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها أعضاء اللجنة من أجل استكشاف سبل ووسائل للتغلب على الازمة المالية الراهنة التي تواجهها اللجنة ،

وإذ يساورها شديد القلق للخطراب الذي طرأ على جدول اجتماعاتها ولاستمرار تردّي سير أعمالها على الوجه السليم ، بالرغم من تلك النساء وغيرها من الجهود ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن مسألة تمويل مصروفات أعضاء اللجنة^(٩) ،

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعين ، الملحق رقم ١٨ (A/43/18) .

- A/43/607 (٩)

- ١ - تعرّب عن شديد قلقها لأن عدداً من الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لم يف بعد بالتزاماتها المالية ، مما ترتب عليه إلغاء دورة الربيع لعام ١٩٨٨ للجنة القضاء على التمييز العنصري وتقليل دورتها آب/أغسطس ١٩٨٨ بمقدار أسبوع ؛
- ٢ - تعرّب مرة أخرى عن قلقها لأن هذه الحالة أدت إلى مزيد من التأخير في وفاء اللجنة بالتزاماتها الموضوعية بموجب الاتفاقية ؛
- ٣ - تشنّى على اللجنة للأعمال التي اضطاعت بها فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية وبرنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ؛
- ٤ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير اللجنة عن دورتها السادسة والثلاثين ؛
- ٥ - تطّلب إلى الدول الأطراف الامتثال الكامل للتزاماتها بموجب الفقرة ١ من المادة ٩ من الاتفاقية وتقديم تقاريرها الدورية في الوقت المناسب بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية ؛
- ٦ - تحيط علماً مع التقدير أيضاً بالتدابير التي اتخذتها اللجنة بغية تحسين إجراءات تقديم التقارير وتيسير أسلوب دراستها للتقارير المقدمة من الدول الأطراف ؛
- ٧ - تشاشد بقوّة جميع الدول الأطراف الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الفقرة ٦ من المادة ٨ من الاتفاقية وتسديد اشتراكاتها المستحقة ، وإذا أمكن تسديد اشتراكاتها لعام ١٩٨٩ قبل ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، بغية تمكين اللجنة من الاجتماع بانتظام ؛
- ٨ - تكرر تأكيد القرار المتخذ في الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في الاتفاقية بأن تعقد اللجنة ، كتدبير استثنائي إلى أن تسوى المغوبات المالية الراهنة التي تواجهها ، دورة واحدة موئدة في عام ١٩٨٩ إذا أمكن ذلك ؛

٩ - تدعو الأمين العام أن يكفل ، قدر الإمكان ، أن تعقد اللجنة دورتها العادية في عام ١٩٨٩ لمدة ثلاثة أيام بعث على الأقل ؛

١٠ - تطلب الى الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريراً عن الحالة المالية للجنة وعن التدابير الإدارية والقانونية الممكّنة لتحسين الحالة التي تواجه اللجنة؛

١١ - تقرر أن تنظر في التقرير في دورتها الرابعة والأربعين فـسـي إطار البند المعنون "القضاء على جميع أشكال التمييز المنوري".

مشروع القرار الثالث

الحالات الاتفاقية الدولية لجمع جريمة ال فعل العنصري والمعاقبة عليها

ان الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريهما ١٠٣/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦
و ٥٦/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تضم في اعتبارها أن الاتفاقيات الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها^(١٠) تشكل معاهد دولية هامة في ميدان حقوق الإنسان وتساعد على تجسيد مُثُل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١١) ،

وإذ تؤكد من جديد اقتضاعها بان الفعل المنصرى يشكل إنكاراً تاماً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وانه انتهاك جسيم لحقوق الإنسان وجريمة في حق الإنسانية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ،

(١٠) القرار ٣٦٨ (د - ٢٨) ، المرفق .

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣) .

وإذ تدين بشدة مواصلة جنوب افريقيا سياسة الفصل العنصري واستمرار احتلالها غير الشرعي لشامبيبيا ، فضلا عن سياسة العدوان والارهاب الصادر عن الدولة وزعزعة الاستقرار التي تتبعها ضد الدول الافريقية المستقلة ،

وإذ يشير جزعها تفاقم الحالة في جنوب افريقيا ، ولا سيما زيادة تصعيد اعمال القمع الوحشي من جانب نظام الفصل العنصري الحاكم الشبيه بالنظام الفاشي ،

وإذ تضم في اعتبارها قرار لجنة حقوق الانسان ١٤/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٩ شباط / فبراير ١٩٨٨^(١٢) الذي أعتبرت فيه اللجنة عن اقتناعها بان جريمة الفصل العنصري شكل من اشكال جريمة إبادة الأجانب ،

وإذ تؤكد أن السبب الجذري للصراع الدائر في الجنوب الافريقي هو سياسة الفصل العنصري ، وأنه لا يمكن الوصول إلى حل سلمي دائم للصراع في الجنوب الافريقي إلا بالقضاء التام على الفصل العنصري ،

وإذ تدين استمرار بعض الدول والشركات عبر الوطنية في التعاون مع نظام حكم جنوب افريقيا العنصري في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها ، باعتبار ذلك تشجيعا على تكثيف سياسة الفصل العنصري البغيضة التي يتبعها ،

واقتنياعا راماها بان الكفاح المشروع الذي تخوضه الشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي ضد الفصل العنصري والعنصرية والاستعمار ، ومن أجل الإعمال الفعلي لحق هذه الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، يتطلب أكثر من أي وقت مضى كل الدعم اللازم من قبل المجتمع الدولي ، كما يقتضي ، بصفة خاصة ، اتخاذ مزيد من الاجراءات من قبل مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ،

(١٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٨ ، الملحق رقم ٢ (٢/١٩٨٨) ، الفصل الثاني ، الفرع الف .

وإذ تشدد على أن التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها على نطاق عالمي وتنفيذ أحكامها دون أي إبطاء هي أمور ضرورية لتحقيق فعاليتها ، مما يسمى وبالتالي في استئصال جريمة الفصل العنصري ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها^(١٢) ،

٢ - تشعر على الدول الأطراف في الاتفاقية التي قدمت تقاريرها بموجب المادة السابعة منها ،

٣ - تشاشرد مرة أخرى الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها بعد ، أن تفعل ذلك دون مزيد من الإبطاء ، وبصفة خاصة الدول التي لها ولادة على الشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب أفريقيا وناميبيا ولا يمكن وقف تلك العمليات دون تعاون من جانبها ،

٤ - تشدد على أهمية التصديق العالمي للاتفاقية ، الذي سيشكل مساهمة فعالة في تحقيق مُثُل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يجري الاحتفال بذكره السنوية الأربعين في عام ١٩٨٨ ،

٥ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الفريق الثلاثي التابع للجنة حقوق الإنسان^(١٤) الذي أنشىء وفقاً لاتفاقية ، وبصفة خاصة النتائج والتوصيات الواردة في ذلك التقرير ،

٦ - توجه أنظار جميع الدول إلى الرأي الذي أعرب عنه الفريق الثلاثي في تقريره ، والسائل يوجوب اعتبار الشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب أفريقيا وناميبيا مشاركة في جريمة الفصل العنصري ، وفقاً للمادة الثالثة (ب) من الاتفاقية^(١٥) ،

. A/43/516 (١٢)

. E/CN.4/1988/32 (١٤)

. (١٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٤ .

٧ - تطلب إلى جميع الدول التي تواصل شركاتها عبر الوطنية التعامل تجاريًا مع جنوب إفريقيا وناميبيا أن تتخذ الخطوات الملائمة لإنهاء معاملات هذه الشركات مع جنوب إفريقيا وناميبيا؛

٨ - تطلب إلى لجنة حقوق الإنسان معاقة جهودها ، بالتعاون مع اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ، للقيام دوريا بتجمیع القائمة التدريجية الحاوية لأسماء الأفراد والمنظمات والمؤسسات وممثلو الدول الذين يعتبرون مسؤولين عن ارتكاب الجرائم التي عدتها المادة الثانية من الاتفاقية ، وكذلك أسماء الذين اتخذت ضدهم إجراءات قانونية ؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يعمم القائمة المذكورة أعلاه على جميع الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الأعضاء كافة ، وأن يسترعى انتباه الجمهور إلى هذه الوقائع بجميع وسائل الاتصال الجماهيري ؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يدعو الدول الأطراف في الاتفاقية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية إلى تزويد لجنة حقوق الإنسان بالمعلومات ذات الصلة المتعلقة بما ارتكبته الشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب إفريقيا من اشكال جريمة الفصل العنصري حسب توصيفها في المادة الثانية من الاتفاقية ؛

١١ - تلاحظ أهمية التدابير التي ستتخذها الدول الأطراف في مجال التعليم والتحقيق من أجل تنفيذ الاتفاقية على نحو أشمل ؛

١٢ - تشاشد جميع الدول وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية أن تعمد انشطتها الرامية إلى زيادة الوعي بين الجمهور عن طريق شجب الجرائم التي يرتكبها نظام حكم جنوب إفريقيا العنصري ؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام معاقة جهوده ، عن طريق القنوات الملائمة ، لنشر المعلومات عن الاتفاقية وعن تنفيذها بهدف زيادة تشجيع التصديق عليها أو الانضمام إليها ؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي المقبل ،
بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٨٠ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٠ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، فرعا خاما عن تنفيذ الاتفاقية .
